موقف الأزهر من المتغيرات الفكرية

obeikandl.com

obeikandl.com

موقف الأزهر من المتغيرات الفكرية

تقوم الحياة فى هذا الكون على الحركة ؛ فكل ما فيها يتحرك ليظل حياً ، فأفلاكه ونجومه لا تتوقف لحظة واحدة عن الحركة ، وإلا اختل التوازن بينها ، فيكون فى ذلك تداعى هذا النظام الكونى الذى أبدعه الله على هذه الصورة المحكمة ؛ فكل ما على هذه الكواكب من نبات وحيوان لا يكف عن الحركة ، حتى الجماد ، فهو يتحرك فى دائرة حركة الكون ، كما أن كل خلية فى المخلوقات دائمة التحرك ، لا تتوقف لحظة ، وإلا انعدم وجودها . فالوجود حركة ، والعدم سكون ، إذ يستمر الموجود باستمرار التحرك ، فإذا سكن ، انتقل من دائرة الحركة إلى دائرة العدم .

فالتلازم بين الوجود والحركة سنة الله التى فطر الكون عليها ، بما فيه من مخلوقات لا تُحْصَى ولا تُعَد ، ومن لوازم هذه الحركة التغيير الدائم ، إذ لا يستمر شيء على وجه الأرض على حالة واحدة فى لحظتين — وإن بدا للعين المجردة على خلاف ذلك — بل هو فى تفاعل مستمر ، وتغيير مطرد ، ولهذا قالوا : " الحياة حركة والسكون موت . "

ولكن على الرغم من أن أساس الحياة الحركة ، وأن من لوازمها التغيير ، الذى هو طابع الحياة ، فقد شاء الله أن يجعل ظواهر ثابتة ، تتحرك بهيئتها وطابعها داخل عجلة الزمن التى لا تتوقف عن الدوران ، فهذه الظواهر الثابتة جعلها الله " أعمدة " تجمع بأطراف المتغيرات المستمرة فى الظهور و العدم طبقا لقانون التغير العام ، ولولا هذه " الأعمدة " الثابتة لانهار كل ما على الأرض أثناء هذه التحولات المستمرة ، فهناك أصول ثابتة تقتصر حركتها على كونها داخل الحركة الكونية العامة ، فهى لا تتغير ، أما ما عداها ، فهو دائم التغير ، وبهذا حفظ الله النظام الكونى من التغيير والتبديل ، الذى يدمر الاستقرار والاطمئنان فى المسارات الكونية ، وحماه من السكون التام الذى هو الموت والعدم .

وليس التلازم بين الحياة و الحركة قاصراً على ما فى الكون من ماديات ، بل يشمل جميع عناصر الوجود ، سواء كانت فى مجال المادة ، أو فى عالم الفكر والروح ، فالروح التى لا تنفعل مع ما يحيط بها من أحداث ومتغيرات، هى روح ساكنة جامدة ، والساكن ميت لا حياة فيه ؛ فمظاهر حياة الروح ، التأثير والتأثر بما يحدث حولها ، والتفاعل و " الديناميكية " معه إن رفضاً أو قبولاً . كذلك الفكر ، لا ينمو ويزدهر إلا إذا واكب المتغيرات فى كل مجالات الحياة ، فإن تقوقع وجمد فى مكانه ، تخلفت المسيرة الثقافية فى المجتمع ؛ لأن أساس التقدم يكمن فى " ديناميكية " الفكر مع الأحداث المتغيرة ، إذ أن من الأمور المسلم بها ألا يبقى مظهر من مظاهر الحياة ثابتاً ، وإلا كان عائقاً يعوق سير الحياة فى مجراها الطبيعى ، لذا كان لابد للإنسان أن يغير فى أسلوب حياته ، كى يتلاءم مع سنة التطور ، ويُعَدِّل فى أفكاره لتنسجم مع صور الحياة المتجددة ، وتتلاءم مع احتياجات المجتمع ، التى تنشأ عن التفاعلات المستمرة فى الظواهر الاجتماعية ؛ فإن عجز الفكر عن القيام بهذه المهمة ، فجمد على ما خلفه الأجداد ، وتقوقع فى دائرة محدودة لا يتعداها ، وأغلق على نفسه مجالاً ، ليس له صلة بعالم الأفكار على الساحة الدولية ، وابتعد عن التيارات الفكرية التى يموج بها محيط العالم البشرى ، فقد حكم على نفسه بالموت ؛ لأن الجمود وعدم الحركة والامتناع عن التأثير مع التيارات الفكرية الأخرى ، هو موت وهلاك للفرد وللمجتمع ؛ إذ من الثابت أن من تصيبه هذه الآفة لا يقوى على حماية نفسه ومبادئه من الأفكار الهدامة والتيارات الفكرية المعادية .

ويكفى للتدليل على ذلك التذكير بما حدث للعالم الإسلامى فى مواجهته مع الغرب ؛ إذ عندما واجهه فى الحروب الصليبية ، استطاع أن يدحر الصليبيين ويردهم على أعقابهم ؛ لأن فكر المسلمين آنذاك كان فكراً حيًّا ، يتفاعل مع الأحداث ويؤثر فيها بتوجيهها وتطويعها ، وإن لزم الأمر يصبغها بصبغة إسلامية ، وعندما عاد الصليبيون لمواجهة الشرق مرة أخرى فى القرن قبل الماضى ، كانت الظروف والملابسات مختلفة اختلافاً كلياً عما كانت عليه فى المرة الأولى ، حيث كانت القوة الإسلامية متفوقة حضارياً وفكرياً ، أما فى القرن قبل الماضى فقد

بدا أن المعركة بين المسلمين والأوربيين غير متساوية ؛ فالمعركة كانت بين طرفين غير متكافئين ، لأن تقدم الغرب منحه تفوقاً حضارياً ، ومكنه من أن يكون سيد المعركة ، ولم يستطع العالم الإسلامى الصمود أمام هذا التفوق الحضارى ، لأنه عاش منطوياً على نفسه حقبة طويلة أضعفته وأنهكته بحيث سقط أمام الزحف الأوربى سياسياً واقتصادياً ، ويبدو أن الزمن قد وقف بالشرق قروناً طويلة ، فظل ثابتاً مجمداً لم يطـرأ عليه جديد ، فبدا وكأنه لم ير هذه القرون ، ولم يعشها ، ولم يكن لِما طرأ عليه من تغيير داخلى – فى نوع الحكام وتعدد الحكام – أى تأثير إطلاقاً ، وبالتالى لم يكن له أى نوع من التطور السياسى والاقتصادى .

فهل يلزم أن يكون التغيير مستمراً ، وشاملاً لكل ما فى الحياة من أفكار ونظم حتى يظل المجتمع قادراً على مواكبة حركة التقدم على الساحة الدولية ؟

يشتمل هذا السؤال على عنصرين ، هما : الاستمرارية والشمول ،

أما الشمول :

فلا ينبغى أن يكون ، لأن هناك مبادئ ثابتة لايجوز تغييرها :

- إما لأنها مقدسة ، فرضها العليم الخبير على نحو يصلح لكل زمان ومكان ، فهذه لا ينبغى الاقتراب منها ؛ لأن الإنسان لازال عاجزاً فكرياً عن إدراك ما فيها من أسرار ، كما أن قدرته محدودة بالظروف الزمانية والمكانية التى كونته ، فلن يستطيع استكشاف ما ترمى إليه مـــن خير للفرد والمجتمع ، وعليه فيجب قبولها وتطبيقها ، سواء ظهر للإنسان هذا الجانب أم لا .
- وإما لتجاوزها مرحلة التجربة والاختبار ، إذ من الثابت أن ما تجاوز هذه المرحلة يكون من المسلمات التى لا يُقبَل الشك فيها ، فضلاً عن رفضها ، ولهذا فليس من لوازم التغيير الباعث على الحياة فى المجتمع أن يلحق هذه المسلمات ، وإلا فقدت حركة التقدم الثوابت اللازمة لحفظ الحياة من الانهيار والدمار .

وأما الاستمرارية :

فليس المراد بها التلاحق السريع فى تغيير الأفكار والصور الفكرية فى المجتمع ؛ لأنه لو حدث هذا لكان أشبه بشريط من الصور يمر أمام العين بسرعة لا يُمَكِّنُها من ملاحقة ما فيه من معالم ، مما يجعله أقرب إلى الخيالات منه إلى أشكال ذات أبعاد معينة توحى بتصور واضح ، بل المراد بها أن يتفاعل الجديد مع القديم بحيث تكون هناك "ديناميكية " قائمة على أسس سليمة ، تؤدى إلى إثبات الصالح لمتطلبات العصر ، وفناء ما يعجز عن أداء دورٍ بناء فى المجتمع : ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴿١٧﴾ ﴾ [الرعد : 17] ، فهذه العملية تحتاج إلى وقت حتى يُثْبِت الصالح صلاحيته ، ويستبين عدم صلاحية الأفكار الخالية من المضمون النافع للمجتمع ، وهذا ما يطلقون عليه "Evolution" ، أى عملية التطور ، وغالباً ما تكون درجات هذه العملية ثابتة وراسخة ، أما التغيير الجبرى السريع ، وهو ما يطلقون عليه "Revolution" ، أى الثورة ، فكثيراً ما جلب على أصحابه الخراب والدمار .

وجملة القول ، أن الحياة حركة ، ومن لوازمها التغير الناتج عن " ديناميكية " طبيعية مع أحداث ومتطلبات الحياة – سواء فى المجالات المادية ، أو فى عالم الأفكار والأرواح – ، وأن هناك ثوابت لا تتغير ، فيجب الاحتفاظ بها كما هى ، وإلا أصيب المجتمع بالانهيار والدمار .

ولذا يجب على المؤسسات التعليمية أن تأخذ هذه المسلمات فى اعتبارها – فى جميع أوجه نشاطها التعليمى والثقافى – كى تؤدى دورها فى المجتمع على أكمل وجه :

- فلا تهمل فى تراث الأمة ، لأن فى ذلك ضياعاً لشخصية المجتمع ، وعدم الاستقرار فى مسيرة الحياة نحو التقدم والرخاء .
- ولا تتحجر على كل ما هو قديم إن ظهر واضحاً عدم صلاحيته للحياة المعاصرة .
- ولا ترفض الجديد الذى أثبتت التجارب أنه ضرورى للفرد والمجتمع .

- ولا تهرب من مواجهة التيارات الفكرية ، التى تحمل فى ثناياها معاول الهدم لكل ما من شأنه أن يدعم الأخلاق ، ويحافظ على تراث الأمة المنبثق من منابع عقيدتها وإيمانها .

فإذا نظرنا إلى المؤسسات التعليمية ، ودور العلم التى نشأت فى ظل الإسلام ، لوجدنا أنها — فى جميع مراحلها — كانت تؤدى هذا الدور الذى تتطلبه مقتضيات التطور ، وطبيعة الحياة الإنسانية ؛ فقد كانت المساجد منذ فجر الإسلام مقرًّا للإشعاع الفكرى والروحى ، إذ لم تكن مهمتها قاصرة على كونها أماكن للعبادة فقط ، بل كانت بالإضافة إلى ذلك جامعات تشع منها العلوم والمعارف ، ومراكز للشورى والقضاء ، وملتقى يجد فيها الناس حلاً لمشاكلهم الدينية والدنيوية ، واشتهر منها فى مصر مسجد (عمرو بن العاص) ؛ فقد برز منذ نشأته سنة 21 هجرية كأقدم جامعة إسلامية ، استمرت فى أداء رسالتها الإسلامية ، من روحية ومادية حتى قام (الجامع الأزهر) سنة 361 هـ ، فأسهم معها فى أداء هذه الرسالة بقوة وعزم وإيمان ، وظلا معاً ينشران أضواء الثقافة الإسلامية حتى توقف جامع عمرو عن أداء هذه الرسالة بسبب أحداث وقعت ، فانفرد الجامع الأزهر بالزعامة العلمية عبر القرون ، وظل مصدراً للعلم ، ومناراً للهداية ، وملجأً يعوذ به المسلمون عندما تلم بهم الحوادث ، أو يقعون تحت وطأة ظالم ، أو يعتدى على حرماتهم معتدٍ .

كان علماء المسلمين فى عصر الازدهار يدرسون جميع أنواع العلوم والفنون ، فكان منهم : الفقيه ، والطبيب ، والفلكى ، والمهندس ، والعالم الطبيعى والكيميائى ، والجغرافى ، والمؤرخ ، والرياضى .

وسار الأزهر على هذا الطريق ، فأسهم علماؤه فى جميع المعارف والعلوم بالدرس والبحث والتأليف ، فقد كانت الدراسة به فى عهد الفاطميين تغلب عليها الصبغة الدينية واللغوية ، ولكن كان إلى جوارها دروس عديدة فى : المنطق ، والحساب ، والهندسة ، والجبر ، والفلك ، وهكذا كان فى معظم الأمور مواكباً لحركة التقدم ، ومشاركاً فى صنع الحضارة فى جميع ميادينها ، كما كان راعياً للمسلمين ، فكانوا يهرعون إليه فى الأزمات ،

ملتمسين من علمائه الإرشاد والتوجيه ، فكان بذلك قائداً لهم فى الحياة السياسية والاجتماعية ، كما كان حاملاً لواء التقدم فى مجالات البحوث والعلوم على اختلاف أنواعها وأشكالها ، سواء كان ذلك فى المجال الدينى أو فى ميادين المعارف الأخرى ، كذلك قام الأزهر بدور فعال فى مقاومة تيارات الإلحاد والانحرافات ، والمذاهب الهدامة ، والحملات التبشيرية ، ودعاة الفوضى والانحلال .

وبذلك كان نشاطه مواكباً لحركة التقدم ، ومتفاعلاً مع قانون الحركة الذى يقوم عليه نظام الكون كله ، وفى الوقت نفسه كان حامياً للعقيدة الإسلامية ، وراعياً لتراث المسلمين الفكرى ، ينقيه من الشوائب ، ويصفيه مما علق به عبر الأزمان والعصور من الصور الدخيلة والظواهر الغريبة عن روح الإسلام ، والأفكار المُعَوِّقة لمواكبة حركة التطور والتقدم فى جميع مجالات الحياة ، فأثبت بذلك وجوده على جميع مستويات الدولة ، يؤخذ رأى علمائه فيما يهم أمر المسلمين ، سواء كان ذلك فى المجال السياسى ، أو فى الحقل الاجتماعى ، بالإضافة إلى ريادته فى المسائل الدينية .

ولكن عندما تسرب الضعف إلى المجتمعات الإسلامية ، فانتكست أعلام الفكر فيها ، وخيم الجمود بأجنحته على كل أرجائها ، خفتت أنوار البحث فى الأزهر ، بل انطفأت شعلة التجديد والابتكار فى مجال الدرس والتأليف ، واستكان العلماء لهذا الضعف الذى أصابهم ، فظنوا أن الزمن لم يعد قادراً على إعداد من يستطيع الاجتهاد لمواجهة الأحداث التى تظهر فى المجتمع ، فأغلقوا بابه ، ورضوا بالتقليد ، وعكفوا على كتب لا روح فيها ، وابتعدوا عن الناس فجهلوا الحياة ، وجهلوا طرق التفكير الصحيحة ، وطرق البحث القويمة ، وما جد فى الحياة من علوم ، وما ظهر فيها من مذاهب وآراء ، فأعرض الناس عنهم ، ونقموا هم على الناس ، ولم تكن لهم همة فى التأليف ، فراحوا يشرحون الكتب ، ويكتبون الحواشى على الشروح ، واتجهت كل العناية إلى الناحية اللفظية ، والمناقشات الحرفية ، وصرف الذهن عن الفكرة إلى طريقة الأداء ، وإلى الألفاظ والعبارات ، وشغل العلماء أنفسهم بالفروض والاحتمالات الوهمية التى لا تقع ، وراحوا يبحثون لها عن

حلول ، وانصرف الأزهر عن دراسة العلوم العقلية ، ولم يبق به إلا ذلك البصيص الشاحب من الدراسات الدينية واللغوية .وانتشر بين علماء الأزهر القول بتحريم دراسة العلوم العقلية بل نسبوا الكفر لمن يطالعها ويعنى بها. [10]

كان لهذا الموقف آثار سلبية على العالم الإسلامى ، إذ عندما وقف فى القرن قبل الماضى أمام النهضة الأوربية وجهاً لوجه ، لم يستطع الصمود أمامها ، بل هرب من مواجهتها بحجة أنها قائمة على أسس لا يقرها الإسلام ، كذلك لم يحاول فهم جوانبها المادية والاستفادة منها لمواكبة تطور الحياة الإنسانية ، لأن ذلك يحتاج إلى دراسة العلوم العقلية ، وهى حرام طبقاً لفتوى جمهور علماء الأزهر ، فقد كانوا يحرمون دراسة الحساب والفلك والطبيعة ، وغيرها من العلوم التى قامت عليها النهضة الحديثة ، فاقتصرت مناهج المؤسسات التعليمية فى المجتمعات الإسلامية على النواحى الدينية فقط ، فلم تتناول المشاكل العامة فى المجتمع إلا من زاوية ترديد ما قاله السابقون ، فجمد الفكر الإسلامى ، وتوقف عن التجديد والابتكار [11]،

---

[10]) تاريخ الأزهر وتطوره صـ 224

[11]) حتى فى المسائل الدينية البحتة ، لم يقم بواجبه كما ينبغى ، بل قصر فى ناحية وأهمل فى أخرى ، وقد عبر الشيخ محمد عبده عن قصور التعليم الدينى آنذاك أصدق تعبير ، فقال : " إذا استقرينا أحوال المسلمين للبحث عن أسباب الخذلان لا نجد إلا سبباً واحداً : وهو القصور فى التعليم الدينى ، إما بإهماله جملة كما هو فى بعض البلاد ، وإما بالسلوك إليه من غير طرقه القويمة كما هو فى البعض الآخر .

أما الذين أهمل فيهم التعليم الدينى : فجمهور العامة فى كل ناحية ، لم يبق عندهم من الدين إلا أسماء يذكرونها ولا يعتبرونها ، فإن كانت لهم عقائد ، فهى بقايا من عقائد الجبرية والمرجئة ، من نحو : أنه لا اختيار للعبد فيما يفعله ، وإنما هو مجبور فيما يصدر عنه جبراً محضاً . فلهذا لا يؤاخذ على ترك الفرائض ، ولا على اجتراح السيئات ، ومثل : إن رحمة الله لا تدع ذنباً حتى تشمله بالغفران قطعاً ، لا احتمال معه للعقاب ، فليفعل الإنسان ما يفعل من الموبقات ، وليهمل ما يهمل من المفروضات فلا عقاب عليه ، وما شاكل ذلك مما أدى إلى هدم أركان الدين من نفوسهم واستل الحمية من قلوبهم ..... ولا منشأ له إلا عدم تعلمهم عقائد دينهم ، وغفلتهم عما أودع كتاب الله وسنة رسوله .

وأما الذين أصابوا شيئاً من العلم الدينى : فمنهم من كان همهم على أحكام الطهارة والنجاسة ، وفرائض الصلاة والصوم ، وظنوا أن الدين منحصر فى ذلك، ومتى أدّوا هاتين العبادتين على ما نص فى كتب الفقه فقد أقاموا الدين ، وإن هدموا كل ركن سواهما . ويشتركون مع الأولين فى تلك العقائد الفاسدة .

ومنهم من زاد على ذلك علم الفروع فى أبواب المعاملات متخذاً ذلك آلة للكسب وصنعة من الصنائع العادية ، وأولئك الأغلب من طلاب الإفتاء والقضاء ، ووظائف التدريس وما شاكل ذلك . لا ينظرون إلى الدين إلا من وجهة ما يجلب عليهم المعيشة ..... فإن مال بهم طلب العيش إلى مخالفته لم يبالوا بذلك ، معتقدين على مثل عقائد الجهلة ممن قدمنا . =

فلم يستطع تقديم حلول للمسائل التى تظهر كل يوم على سطح الحياة الإنسانية ، كذلك عجز عن الخلق والإبداع فى مجال العلـــوم ، والتكنولوجيا ، وعندما بدت أعراض الضعف – نتيجة هذا الجمود – فى مرحلة المواجهة ، ظهرت عدة محاولات للدفاع عن الشرق الإسلامى ضد الغزو الفكرى ، كان بعضها دعوات سياسية ، ارتكزت على القومية الوطنية ، والأخرى تربوية ، اتخذت المنهج الحديث فى التربية أساساً للنهوض بمستوى الأمة ، كى تقوى على صد الأجنبى عن ديارها وعقيدتها وثرواتها .

أما القائمون على المعاهد العلمية الدينية ، فقد التزموا موقفاً سلبياً فى مواجهة التيارات الفكرية الأجنبية ، فقد رفضوا إدخال أى نوع من العلوم الحديثة فى مناهجهم ، بحجة أن ذلك لا يتفق مع الإسلام ..... حرموا تدريس الجغرافيا والطبيعة والكيمياء والرياضيات ، وغير ذلك من العلوم التى تقوم عليها أسس النهضة الحديثة ، وهى التى تمثل أحد عنصرى القوة فى مواجهة الغزو الأجنبى [12] . فنتج عن هذا أن فقدوا كثيراً من الأصوات المسلمة فى صفوف التيارين الآخرين ، وهما التيار السياسى القائم على أساس القومية ، والتيار التربوى الذى اتخذ الأسلوب التربوى الحديث أساساً للنهوض بالأمة .

هَيَّأَ هذا الوضع فى مجال التعليم الدينى المناخ لظهور التعليم المدنى ، كما ساعد المستعمر على تمكين خريجى المدارس الأجنبية من السيطرة على مقاليد السلطة وأزِمَّة التوجيه الفكرى ، وقدم له فرصة ذهبية – انتهزها واستغلها بذكاء نادر – لتشويه صورة رجل الدين عند الجماهير .

وحين اشتدت معارضة رجال الدين للاستعمار فى إصلاح التعليم ، فرفضوا إدخال النظم الحديثة فى معاهدهم ، وجد المستعمرون أنصاراً لهم – فى صفوف القوميين والمصلحين

= وهؤلاء لا تختص مفاسد أعمالهم بذواتهم ، ولكنها تتعدى إلى أخلاق العامة وأطوارهم ، فهذا القسم أعظم الأقسام خطراً ، وأشدها ضرراً فى العامة والخاصة ..... وما أفراده بقليل " . [محمد البهى : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى للدكتور محمد البهى صـ 141 - 142 ، نقلاً عن تاريخ الإمام جـ 2 صـ 509 – 510]

[12]) فعليها تقوم القوة المادية فى المواجهة ، أما العنصر الأعز وهو القوة الروحية ، فالإسلام كفيل بغرسه فى نفوس المسلمين ، لو قامت المناهج التربوية على أسس إسلامية .

التربويين — فى دعوتهم إلى إنشاء مدارس حديثة على غرار المدارس الأوربية ، وأطلقوا عليها أسم " التعليم المدنى " فى مقابل " التعليم الدينى " ، وبهذا وجد نظامان للتعليم فى المجتمع الإسلامى : مدارس دينية ، وأخرى مدنية ، جامعات تقوم على النظام الأوربى ، وأخرى لا يدرس فيها سوى العلوم الدينية . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل استأثر خريجو الجامعات المدنية بكل الوظائف الحساسة فى الدولة ، وحصلوا على كل الامتيازات ، بينما حُرِم الآخرون من كل شيئ ، فلم يعينوا إلا لتدريس مادتى : الدين واللغة العربية . ...وبقروش لا تسمن ولا تغنى من جوع .

دعم الاستعمار — وساعده فى ذلك مسلمون تربوا فى مدارسه — التعليم المدنى ، وحارب التعليم الدينى ، فانكمش وعجز عن تأدية رسالته كما ينبغى ، وبقى معزولاً عن مواجهة التيارات الفكرية الحديثة .ويرجع عدم قيامه بهذا الواجب إلى :

- جمود القائمين عليه ، وعدم فهمهم للأيديولوجيات العالمية التى تموج بها المجتمعات الحديثة .
- وإلى خضوعهم للحكام — وهم متعددو الأهواء فى تأييدهم هذا أو ذاك من المذاهب العالمية المختلفة — فلم يبينوا رأى الإسلام واضحاً فى المذاهب الاقتصادية المعاصرة كالاشتراكية والرأسمالية ، بل أخضعوا أحكام الإسلام لهوى الحاكم ، فإن كان اشتراكياً فالإسلام يدعو إلى الاشتراكية ، وإن كان معادياً للاشتراكية تجاوبت الأصداء فى أرجاء المعاهد العلمية تغنى على الوتر .
- وإلى عجزه — أى نظام التعليم الدينى - عن إبداء الرأى فى حل المشاكل الاجتماعية — التى تعانى منها الشعوب الإسلامية - من وجهة النظر الإسلامية ، وظل يدور فى مماحكات لفظية ، وشقشقات لغوية جافة ، فخلت الساحة للتفكير الأوربى - أو الإسلامى المتأورب - فبسط نفوذه على عقلية الطبقة المثقفة ثقافة (مدنية) ، وهى الطبقة التى تتولى السلطة ، وبهذا ضمن الاستعمار تنفيذ النظم الأوربية فى مجتمع مسلم بواسطة حكام مسلمين ، ومن هذه الطبقة أيضاً

خرج أصحاب الدعوات الهدامة ، لأن ثقافتهم الغربية – وولاءهم للغرب – أضعفت صلتهم بالإسلام ، وقطعت الوشائج التى تصلهم بعقيدتهم [13] .

فقد الأزهر – بسبب جمود علمائه ، وخضوعهم لأهواء أرباب السلطة ، وعجزهم عن مواكبة حركة التطور فى مجالات البحث والتدريس ، وعزلهم عن مواقع اتخاذ القرار – سيطرته على الحياة العامة منذ بداية القرن العشرين ، فهو وإن ظل مدافعاً عن اللغة العربية والشريعة الإسلامية ، إلا أن نشاطه فى هذين المجالين أخذ يتقلص وينكمش ، حتى توارى عن الأعين ، ولم يعد باقياً منه سوى أصوات خافتة ، ونشيج على ما وصل إليه حال المسلمين ، وتأوهات مما أصابه فى مجالى التعليم والتوجيه فى المجتمع الإسلامى ، إذ فى الإقبال على التعليم فيه ، نتيجة سياسة مجانية التعليم ، فأصبح الناس يفضلون إرسال أولادهم إلى المدارس المدنية ، على تعليمهم فى الأزهر ؛ لأنه لم يعد فيه ميزات تشدهم إليه ، فقد فَقَدَ ميزة المجانية التى كانت تميزه عنها فى العهود السابقة ، كما ضاقت فرص العمل أمام المتخرجين فيه ، فلم يعد لهم سوى تدريس الدين واللغة العربية فى المدارس ، بل زاحمهم فيها أيضاً خريجو أقسام اللغة العربية فى الجامعات الأخرى ، وغالباً ما يفضلون عليهم .

فلو لم يصدر قانون تطوير الأزهر فى عام 1961م لأصبحت مدرجاته خوية على عروشها ، لا تجد من يطلب العلم فيها ؛ لأن ظروف الحياة ، ومتطلبات العصر باعدت بينه وبين أبناء المسلمين ، فلم يعد مقبولاً لدى جمهرتهم أن يظل الدارسون معزولين عما يدور حولهم من أحداث ، وليس من المستساغ فى العصر الحديث أن يتخرج الطالب فى معهد عالٍ وهو لا يعرف شيئاً – ولو بسيطاً – عن إنجازات الإنسان فى مجالات العلوم المتعددة ، كما أنه لا يُقْبَل عقلاً ولا واقعاً أن يختار الأب لابنه معهداً لا يحقق له بعد التخرج مركزاً يكفيه فى حياته مادياً ، ويشبع رغبته أدبياً واجتماعياً .

---

[13]) راجع كتابنا : " أثر البيئة فى ظهور القاديانية "

دفع قانون التطوير إلى الأزهر دماء جديدة بعثت فيه الحياة ، فدب النشاط العلمى فى جميع أرجائه ، واتسعت آفاق المدرجات العلمية فيه وتنوعت ؛ إذ أُنشِئت فيه دراسة الهندسة والطب والصيدلة والزراعة وغيرها من العلوم التى كانت محرمة عليه منذ أن أصابه الضعف ، وأنهكه التخلف عن ركب الحياة المتطورة ، غير أن هذه الانتفاضة العلمية لم تكن هى المقصودة من قانون التطوير ، أو بتعبير أدق ، لم تكن هى التى كان يريدها المخلصون للأزهر ولرسالته ، فقد كان من المنتظر من مثل هذا القانون أن يعالج تخلف الأزهر عن ملاحقة الأحداث التى تقع فى مجالات الحياة المختلفة ، وأن يدفعه إلى التفاعل معها تفاعلاً لا يخرجه عن طابعه كمصدر من مصادر التوجيه الإسلامى فى المجتمعات الإسلامية ، فهو يحللها ، ويبدى الرأى فيها ، وإن لزم الأمر يوجهها وجهة إسلامية ، وبذلك يكون قد خرج من عزلته ، وأدلى بدلوه فى مجريات الأمور التى يعيشها العالم الإسلامى على جميع المستويات الشعبية والرسمية مع إسهامه بأسلوب فعال فى جميع العلوم والمعارف الحديثة ، لكن لم يحدث للأزهر شيئ من هذا القبيل ، بل اقتصر الأمر على زيادة عدد الكليات ، وبالتالى زاد عدد الطلبة الذين يدرسون فيه ، فى الوقت الذى ضاعت فيه — أو كادت — سمعته العلمية ، كمعهد عُرِفَ عنه أنه لا يقبل إلا النابغين والأذكياء ، وبالتالى لا يُخَرِّج إلا نوعية ممتازة من العلماء والباحثين ؛ فقد فتحت أبوابه لمن لا يقبلون فى الجامعات الأخرى ، فالتحق به الحاصلون على أقل الدرجات فى امتحان الثانوية العامة [14] وإن آثر بعض النابغات الحاصلات على الثانوية العامة الالتحاق بكليات الأزهر ، فإن الدافع إلى ذلك ظروف وملابسات مختلفة دفعتها إلى ذلك ، فضلاً عن أن نسبتهن قليلة جداً .

ويرجع السبب فى هذه الظاهرة إلى عدم التوفيق فى تطبيق قانون التطوير ، إذ ليس من المقبول عقلاً أن يختار الطالب الدراسة فى كلية تفرض عليه قضاء سنة — زيادة على ما هو

---

[14]) حتى بعد قصر الالتحاق بجامعة الأزهر على خريجى المعاهد الأزهرية ، لأن معظم الذين يلتحقون بهذه المعاهد هم من الذين لا يجدون لهم أماكن فى المدارس الأخرى فى الدولة ، كذلك أقسام اللغات والترجمة التى لا زالت تقبل من طلبة الثانوية العامة ، لا يتقدم إليها إلا من فاته ركب الالتحاق بالجامعات الأخرى .

مقرر فى الكليات المناظرة لها فى الجامعات الأخرى – لدراسة العلوم الدينية ، وهى ما أطلق عليها فى جامعة الأزهر : " السنة التأهيلية " . قد يقال : إن هذا ضرورى ، لأنه سيتخرج من جامعة إسلامية ، فلا بد أن يكون لديه من المعلومات الدينية ما يؤهله لأن يحمل اسم هذه الجامعة ..... ولكن كان من الممكن أن توزع المواد التى يدرسها الطالب فى هذه السنة على سنى الدراسة فى الكليات ، خاصة وأن ما يدرس فيها لا يحتاج إلى وقت طويل لفهمه واستيعابه ، فالحقيقة أنها سنة ضائعة من عمر الطالب ، وفى الوقت نفسه فهى تمثل عقبة فى وجه النابغين إذا فكروا يوماً ما فى الالتحاق بالأزهر .

فإذا تركنا هذه السنة ، وألقينا نظرة على مناهج العلوم الإسلامية ، التى تدرس فى الكليات العملية لوجدنا أنها فقدت أهم عنصر من العناصر اللازمة فى تكوين الشباب لمواجهة التيارات المعادية للإسلام ، ذلك أن الصراع الآن على الساحة الدولية ، هو صراع بين نظم مختلفة فى اتجاهاتها ، ومتعددة فى أشكالها وصورها ، فدعاة كل مذهب يدعون أن مذهبهم هو الأمثل لتحقيق العدالة فى المجتمع ، وأنه الأوحد فى تشكيل الحياة الإنسانية على نحو يؤدى إلى تحقيق الخير والسعادة للناس جميعا ، فحين يسمع الشاب المسلم أصوات دعاة هذه المذاهب ، يتطلع إلى معرفة رأى الإسلام فى هذه المعركة الدائرة على ساحة الفكر البشرى ، مستفسراً عن موقف الإسلام إزاء هذه النظم ، سائلاً – كلما سنحت ظروف حياته – عما إذا كان الإسلام يؤيد هذا أو يرفضه ، أو عما إذا كان للإسلام نظام يُغْنينا عن الجرى وراء هذه التيارات التى تحاول استقطابنا . ولهذا يجب أن يدرس طالب كليات الدراسات العملية – هندسة وطب وزراعة وغيرها – النظم الإسلامية ، لأنه إذا عرف أن للإسلام :

- نظاماً اقتصادياً يقضى على سلبيات النظام الرأسمالى ، ويحقق العدالة الاجتماعية على نحو لم يعرفه أى نظام على وجه الأرض .
- ونظاماً فى الحكم يدعو إلى الشورى ، ويضمن حرية الرأى لكل فرد فى المجتمع ، مهما كان مركزه الاجتماعى ، أو السياسى ، أو الاقتصادى ، أو الثقافى ،

ويحرس الحقوق من اعتداء أى إنسان، مهما كانت صفته فى المجتمع ، حتى ولو كان رئيس الدولة ، فلا يسمح بأن يُظلَم أحد حتى ولو كان أقل الناس شأناً ، فلا فرق بين صغير وكبير فى هذا المجال ، ولا بين غنى وفقير ، ولا بين حاكم ومحكوم ، فالكل أمام شرع الله سواء .

- ونظاماً للأسرة ، يعمق روح المحبة والتعاون بين الأفراد ، ويقضى على الفحشاء والمنكر فى المجتمع ، ويشبع الغرائز الإنسانية بطريق سليم ، ويلبى رغبات كل فرد على نحو ليس فيه اعتداء على الكرامة أو الفضيلة ، وليس فيه الحرمان التى تأباه الطبيعة البشرية .

وغير ذلك من النظم التى تحفظ الحياة الإنسانية من الانحلال والانحطاط ، وتقيها من آفة الجمود والتقوقع داخل إطار يحول بين تقدمها وازدهارها .

إذا عرف الطالب هذا ، فسوف يدرك أن الإسلام نظام يصلح للحياة المعاصرة ، فلا تؤثر فيه أصوات من يَدَّعون أن الإسلام غير قادر على مواجهة المتطلبات العصرية ، بل يواجهها مبيناً ما انطوت عليه من افتراءات ، وما احتوته من مغالطات أريد بها وجه الشيطان ، لخدمة أصحاب المذاهب المعادية للإسلام .

فإذا انتقلنا من هذا إلى استكشاف التغيرات التى طرأت على الكليات التقليدية بعد تطبيق قانون التطوير ، لوجدنا أنها واضحة فى الجوانب الشكلية ولواحقها من درجات وأقسام ، ولجان شتى ، محاكاة لما هو فى الجامعات الحديثة ، فأصبح أثرها ملموساً فى ناحية الكم دون الكيف ؛ إذ لم يحدد القائمون على هذه الكليات الأهداف المطلوب تحقيقها فى عالمنا المعاصر، بل سادت فكرة الحصول على أكبر عدد من الطلاب على ما عداها ، مما يجب عمله ليؤدى الأزهر رسالته ، فارتفع عدد الكليات ارتفاعاً لم يراع فيه الاهتمام الكافى بالنوعية التى يراد من الأزهر إعدادها لتؤدى واجبها فى حقل الدعوة وسط محيط من الأفكار والنظريات المستوردة ، وأدى الولوع بزيادة العدد إلى إنشاء كليات متناظرة فى مدينة واحدة ، وأحيانا فى مبنى واحد ، كذلك أصابت حمى الجرى وراء الكم المناهج الدراسية ،

فأصبحنا نرى عددا من المواد فى الجدول الدراسى لو بحثناها بحثاً أكاديمياً لأمكن إرجاعها إلى مادة واحدة ، والمقام لا يسمح إلا بذكر مثال واحد :

يدرس طلبة كلية أصول الدين المواد التالية :

- عقيدة .
- توحيد .
- ملل ونحل .
- علم الكلام .
- مقارنة أديان .
- تيارات ومذاهب معاصرة .
- تصوف .

ألا يمكن دمج هذه المواد كلها تحت عنوان واحد ، وهو : " علم الأديان " ؟ ؛ لأن كلاً منها يعتبر عنصراً من الهيكل العام لهذا الجانب الفكرى فى تاريخ الإنسانية ، ثم تقسم المادة إلى حلقات أربع ، يدرسها الطالب فى السنوات الدراسية الأربع فى المرحلة الجامعية الأولى ، وبذلك يحصل الطالب على صورة متكاملة لهذه المادة ، ويتضح فى ذهنه نوع العلاقة بين جميع عناصرها ؟

لاشك أن هذا أفضل من أن يتلقى معلومات متناثرة ، لا تشكل فى ذهنه إلا صورة ممزقة معدومة الصلة بين العناصر الفكرية المتقاربة .

كان من آثار تقليد الجامعات الأخرى فى تطبيق قانون التطوير فى الأزهر تشعيب الدراسة فى كليات أصول الدين والدعوة ، ابتداءً من السنة الثالثة فى المرحلة الجامعية ، فانقسم الطلبة إلى : دارس للتفسير ، وآخر للحديث ، وثالث للعقيدة والفلسفة ، ورابع للدعوة ، ونسى القائمون على أمر هذه الكليات أن المتخرج منها داعية فى المقام الأول ، ويحتاج من يُهيَّأ لهذه المهمة إلى دراسة :

- التفسير والحديث ؛ لأنها بضاعته .

- والفلسفة ؛ لأنها سلاحه فى ميدان الصراع الفكرى على الساحة العالمية .
- وعلم الأديان ؛ لأنه يكشف له جوانب الزيف والبطلان فى الأديان الأخرى مما يجعله خبيراً فى مجادلة أصحاب الأهواء والنحل .
- والنظم الإسلامية ؛ لأنها توضح له صلاحية الإسلام للحياة المعاصرة .
- والدعوة ؛ لأنها تبين له الأسلوب الذى ينبغى اتباعه فى عرض ما عنده من معلومات، وتمده بالثقافة اللازمة فى مجال الإعلام ، كى يكون قادراً على مخاطبة الجماهير ، وتوجيه الرأى العام إلى ما يسعد الناس فى الدنيا ويرلهم منازل الأبرار والصديقين والشهداء والصالحين فى الآخرة .

وعليه فإنى أرى أن تكون أقسام كليات أصول الدين والدعوة الإسلامية هى :

- قسم التفسير .
- قسم الحديث .
- قسم الأديان .
- قسم الفلسفة .
- قسم النظم الإسلامية .
- قسم الدعوة والإعلام الإسلامى .

ويمكن أن يُعتَرَض على تسمية القسم الأخير بأن فيه تكرارا ، لأن الدعوة هى : الإعلام ، وبأن الوصف بالإسلامى تحصيل حاصل ؛ لأن الإعلام فى دولة إسلامية ، وفى جامعة تقوم الدراسة فيها أساساً على العلوم الإسلامية ، لايكون إلا إسلامياً . ومما لاشك فيه أن هذا اعتراض وجيه يمكن أن يطرح على مائدة البحث ، كما أن هذه الأفكار كلها ما هى إلا خطوط عريضة فى جانب واحد ، هو جانب كليات أصول الدين والدعوة ، أردت بها أن تكون قاعدة للبحث كى نضع تطوير الأزهر فى مساره الصحيح .